

قدمنا رسالة رسمية شملت طلب معلومات حول المبادرات والإجابات للاستفسارات وتعديلات مقترحة

العرادي: لن نمرّ برنامج الحكومة دون استلام ردود تفصيلية

□ محرر شؤون البرلمان

في موقف تصعيدي لافت، قال النائب الأول لرئيس مجلس النواب ورئيس لجنة دراسة برنامج عمل الحكومة علي العرادي أن اللجنة بانتظار استلام رد الحكومة حول التفاصيل التي طلبتها اللجنة من خلال الاستفسارات والملاحظات، ورغبة اللجنة وحرصها على استلام الرد الحكومي بشكل تفصيلي وموضوعي وواضح، وذلك من خلال الخطاب الأخير من قبل اللجنة بتاريخ 22 يناير الجاري.

مشددا العرادي أن اللجنة مصرة على استلام الردود بشكل تفصيلي ولن تمرر البرنامج دون ذلك، إيماناً من أعضاء اللجنة بأداء الدور والمهمة والمسؤولية الوطنية والبرلمانية التي تعمل لخدمة الوطن والمواطن..

وتأتي تصريحات العرادي عقب تصريح أدلى به وزير الإعلام عيسى الحمادي الخميس الماضي قال فيه أن «الحكومة استلمت حوالي 40 ملاحظة وتعديل وإضافة من مجلس النواب وقد استجابت الحكومة للطلبات التي وردت من قبل النواب» وفق الوزير.

وقال العرادي أن في تصريح له أمس أن اللجنة تسجل تقديرها للتعاون الحكومي لحد الآن «لأنها لم تحصل ولغاية الآن على إجابات وافية وكاملة حول جملة الاستفسارات الجوهرية والأساسية حول آليات تنفيذ البرنامج والضمانات الأكيدة لترجمة التوافقات مع وفد الحكومة الموقرة على أرض الواقع».

وقال العرادي «إن ملكة البحرين وانطلاقاً من المشروع الاصلاحى لصاحب الجلالة الملك المفدى، وفي ضوء التعاون والدعم المتواصل من سمو رئيس مجلس الوزراء، ومتابعة صاحب السمو ولي العهد، باتت أكثر تصميمًا وأشد عزمًا، على أن تترجم أعمال وتطلعات شعب البحرين الذي أقسم أعضاء مجلس النواب على الذود عن حقوقه ومصالحه إلى واقع ملموس، أن اللجنة تسجل تقديرها للحكومة تعاونها لغاية الآن، في ظل توجيهات صاحب السمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء.

موضحا العرادي ان اللجنة لم تحصل ولغاية الآن على إجابات وافية وكاملة حول جملة الاستفسارات الجوهرية والأساسية حول آليات تنفيذ البرنامج والضمانات الأكيدة لترجمة التوافقات مع وفد الحكومة الموقرة على أرض الواقع.

متمنيا العرادي في الوقت ذاته هذه الممارسة الديمقراطية و هذا الاستحقاق الدستوري الكبير الذي وضع البحرين و بحق في مصاف الدول الدستورية العريقة. كما أرفد العرادي أن المجلس النيابي يدرك تماما بأن الحكومة الموقرة لن تتوانى في الدفع باتجاه



□ اجتماع اللجنة البرلمانية مع الحكومة الأسبوع الماضى

وبدون أن تعرض على مجلس النواب؟».

وأضاف مراد «ثم إن الكثير من هذه المشاريع قد بدأت فعلا منذ عام 2014م فكيف يقال أنها لم تُعتمد حتى إقرار الميزانية؟!، وهل يجوز للحكومة أن تنفذ مشاريع منذ شهر أبريل 2014 دون ميزانيات معتمدة؟».

وتابع «كذلك هناك تناقضاً في المعلومات بشأن بعض المشاريع الحكومية، حيث وردت في بعض الصفحات معلومات عنها ثم بعد عدة صفحات نجد معلومات مغايرة عن نفس المشاريع».

من جانبه، اعتبر عضو لجنة دراسة برنامج الحكومة البرلمانية محمد الأحمد أن التصريح الذي أدلى به وزير الإعلام بشأن موافقة الحكومة على كل ما طلبه النواب لم يكن دقيقاً، مؤكداً أن الوفد الحكومي قد رفض جملة من الإضافات المهمة في البرنامج والتي تخص الشأن المعيشي للمواطن.

وأوضح الأحمد أن الوفد الحكومي رفض مقترح اللجنة بشأن فصل راتب الزوج عن الزوجة بأثر رجعي، وإسقاط نسبة الـ 1٪ على المواطنين ضمن التامين ضد التعطل، وموضوع زيادة الرواتب حيث فسرت الحكومة مقترح النواب على أنه القيام بدراسة فقط دون تنفيذ زيادة حقيقية، إضافة إلى رفض التقاعد المبكر الاختياري للمرأة، ورفضت الحكومة زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وتوسيع شريحة المستحقين، وفوق كل ذلك جاءت المشاريع الحكومية دون أن تقر من المستويات العليا (اللجنة المالية ومجلس الوزراء).

وأكد الأحمد أنه وبظنرة أولية على المشاريع التي جاءت بها الحكومة، وجدنا تضارباً كبيراً في المشاريع، على سبيل المثال هناك مشاريع مدارس وبنية تحتية نجدها تنفذ مسبقاً ضمن الدعم الخليجي، ووضعت أيضاً

تحقيق حاجات وتطلعات المواطنين في خطتها للسنوات الأربع القادمة، وأن اللجنة على علم بأن الفريق الحكومي المكلف بصياغة البرنامج وضع المواطن البحريني أساس الأولويات الاستراتيجية الواردة في البرنامج، في ظل تحقق معادلة وتحدي كبير للموازنة بين شح الموارد بسبب تدني أسعار النفط وعدم المساس بمكتسبات المواطن.

من جانبه قال النائب الثاني لرئيس مجلس النواب الشيخ عبد الحلیم مراد إن الحكومة حتى الآن لم تقدم لنا إجابات شافية بشأن برنامج الحكومة لاسيما المعلومات التفصيلية الخاصة عن المشاريع الحكومية في مجالات التعليم والصحة والإسكان وغيرها، وذلك رغم أن هناك محاولات وجهود تبذل بين السلطتين من أجل التوصل إلى توافق على البرنامج، ورغم أن هناك رداً من الحكومة قد استلمناه يوم 22 يناير الجاري ولكن للأسف احتوى تضارباً وتناقضاً في المعلومات حول بعض المشاريع الحكومية ولم يقدم لنا إجابات شافية حولها بل زاد الالتباس وعدم الوضوح.

وأشار مراد «إن الرد المشار إليه قد احتوى بيانات ومعلومات تفصيلية حول المشاريع الحكومية في ملف مرفق معه ولكن المحير هو أن هذا الرد يشير إلى أن جميع المشروعات الواردة في الملف المرسل أعدت في مستويات مختلفة في الإدارة الحكومية ولكنها لم تعتمد في اللجنة العليا واللجنة المالية بمجلس الوزراء وسيتم إقرارها عند اعتماد مشروع الموازنة العامة بالدولة، وبالتالي السؤال الذي لدى النواب هو ما القيمة القانونية لهذه المعلومات التي تعد جزءاً من برنامج الحكومة إذا كانت الحكومة لا تتبناها أصلاً وتعد مجرد دراسات لم يتم اتخاذ قرار بشأنها بعد وكيف بدأ العمل ببعضها بدون قرار حكومي

الاتحاد الحر للنقابات مؤبناً الملك الراحل:

كان قائداً حكيماً كرس حياته لخدمة شعبه وأمته

أصدر الاتحاد الحر للنقابات بياناً قدّم فيه واجب العزاء لوفاة الملك الراحل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة. وأكد الاتحاد في بيانه أن الأمتين العربية والإسلامية خسرتا قائداً حكيماً كرس حياته في خدمة شعبه وأمته ودينه وخدمة الإنسانية، وستظل أعماله ومنجزاته راسخة في الوجدان وستبقى نموذجاً يحتذى به في القيادة والبذل والعطاء. وفيما يلي نص البيان:

بنفس راضية مؤمنة بقضاء الله وقدره،

وبقلوب خاشعة مفعمة بالإيمان والرضى بما كتبه الله عز وجل وقسمه، ينعي الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين المغفور له بإذن الله تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة الذي انتقل إلى جوار ربه بعد عمر حافل بالعطاء والإنجازات في خدمة شعبه وأمته العربية والإسلامية ونصرة قضاياها، وقد خسرت الأمتان العربية والإسلامية بوفاته قائداً حكيماً كرس حياته في خدمة شعبه وأمته ودينه وخدمة الإنسانية وستظل أعماله ومنجزاته راسخة في الوجدان وستبقى نموذجاً يحتذى به في القيادة والبذل والعطاء.

إن الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين الذي أمله هذا المصاب الجسيم ليعرب عن خالص تعازيه وصادق مواساته إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة والى ولي العهد صاحب السمو الملكي الامير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود وإلى أسرة آل سعود الكرام وحكومة وشعب المملكة العربية السعودية، داعين المولى عز وجل أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية والشعب السعودي الشقيق الصبر والسلوان. إننا لله وإنا إليه راجعون.

الكوهجي يطالب بتحويل الأراضي الوزارية للمواطنين

تقدم النائب عيسى عبدالجبار الكوهجي رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس النواب بالاقتراح برغبة بشأن نقل ملكية كافة اراضي الوزارات والهيئات الحكومية الصالحة لبناء الوحدات السكنية عليها الى وزارة الإسكان، وذلك لإقامة مشاريع اسكانية لصالح المواطنين، وذلك استنادا للمادة 68 من الدستور والى المادة 127 من اللائحة الداخلية لمجلس النواب. ومن المقرر ان يتم عرض الموضوع الذي تقدم به النائب الكوهجي ووافق عليه 4

نواب آخرون، على اللجنة المختصة تمهيداً لرفعه الى المجلس الموقر وفقا للمادة 128 من اللائحة الداخلية لمجلس النواب. وأشار النائب الكوهجي الى انه تكمن المبررات التي صيغت على اثرها هذا المقترح برغبة الى الحاجة الماسة لاستغلال الاراضي الصالحة للإسكان وغير المستخدمة من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، والتي ستساهم في حلحلة الملف والمشكلة الاسكانية، الى جانب توفير السكن اللائق للمواطن بحسب ما نص عليه الدستور.

يسر جمعية الصحفيين البحرينية
دعوة الصحفيين والإعلاميين

لتحضور ورشة العمل بعنوان
«مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام»

السادة بسملة قائد البناة
- باحثة في مجال الإعلام والاتصال
- أخصائية تعلم الإلكتروني بجامعة البحرين

• شبكات التواصل الاجتماعي .. المصطلح والمفهوم.
• وظائف واستخدامات مواقع التواصل الاجتماعي.
• وضع استراتيجية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.
• التخطيط السليم للمحتوى الكمي والنوعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
• أشكال التواصل والتفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
• آداب وأخلاقيات التعامل عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

السبت 31 يناير 2015م. من 5.00 إلى 8.00 مساءً.
المكان، مقر جمعية الصحفيين البحرينية بالجفير

للتسجيل أو الاستفسار تواصلو معنا على 39443434
المقاعد محدودة والتسجيل مجاني والأولوية للأعضاء في التسجيل

bahrainijournalists.org
www.bahrainijournalists.org

شركة نفط البحرين
Bapco
THE BAHRAIN PETROLEUM COMPANY P.S.C. (CLOSED)

تعن شركة نفط البحرين ش. ب. ب. (مغلقة) عن طرح المناقصة العامة التالية:

موضوع المناقصة	رقم المناقصة	قيمة الضمان الإبدائي بالدينار البحرينى	قيمة المناقصة بالدينار البحرينى	اليوم التاريخ وقت التثاء	التاريخ النهائي لتقديم العطاءات
توفير خدمات نقل ثلاث المكاتب	T140139 (11)	500-	15-	17 فبراير 2015	3.00 ظهرا

على المقاولين الراغبين في الحصول في المناقصات أعلام من تتوافر فيهم الكفاءة وبحق لهم تقديم الخدمات المذكورة، الاتصال بتاريخه المشتريات على الأرقام 17755845 17752995 17757054 و 36027245 وذلك بين الساعة 09.00 صباحاً و 11.00 صباحاً للحصول على وثائق المناقصة اعتباراً من يوم الأحد الموافق 25 يناير 2015 إلى يوم الثلاثاء الموافق 10 فبراير 2015 بعد إيداع المبلغ المشار إليه في الجدول أعلاه في حساب الشركة بأحد البنوك حيث أن مبلغ وثائق المناقصة غير قابل للتراجع، على أن يرفق مع العطاء مبلغ الضمان الإبدائي المشار إليه أعلاه أو 1% من قيمة العطاء لهما أقل، وذلك في صورة شيك مصرفي أو ضمان بنكي أو برابضة تأمين من إحدى المؤسسات المالية المحلية، على أن يكون هذا الضمان ساري المفعول طوال مدة سريان العطاء المنصوص عليه في وثائق المناقصة. علماً بأن المؤسسات والشركات الراغبة في الحصول على المناقصات تزويد الشركة بالمعلومات الكامل وأرقام الاتصال واسم الشخص المسئول.

• توجد العطاءات في الصندوق المخصص لذلك بمكتب الأمن الكائن بالطرقة الشمالية للمحكمة.

• تخضع هذه المناقصة لأحكام الرسوم بقانون رقم 36 لعام 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والديمات الحكومية ولائحة التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 37 لعام 2002.
• كما يجب مراعاة الشروط التالية:

1. أن ترفق نسخة من شهادة السجل التجاري سارية المفعول للعام الجاري على أن تكون مثبلة على نشاط موضوع المناقصة.
2. أن تكون الأسعار الأجمالية وأسعار الوحدات (بحسب الأحوال) على الأستمارة رقم Bapco 3499/2 (5/99).
3. أن ترفق شهادة صلاحية لإثبات نسبة البعثة صادرة من وزارة العمل.
4. ضرورة ختم جميع المستندات الأصلية والمصورة المقمنة ضمن المناقصة بختم الشركة أو الجهة المقمنة للعطاء.

• يعتبر هذا الإعلان مكملًا لوثائق المناقصة.